

## موقفان حول سقوط حكومة شامير

تعبيراً عن «وضوح في السياسة الاسرائيلية»، حيث تبددت «المخادعة التي سادت في فترة كاملة من عملية السلام». وهو في رأي اسعد السفطوري، احد الشخصيات الغزبية، «علامة خير على طريق السلام... ويشير الى ان لدى الشعب الاسرائيلي حاجة حقيقية للسلام»، وانه «بيد مساعي للتعايش مع الفلسطينيين واقامة سلام دائم في المنطقة». وأشار نائب أمين سر اتحاد نقابات العمال في الضفة الفلسطينية، جورج حزبون، الى ان انهيار حكومة شامير هو «سقوط للآراء الحكومية الاسرائيلية» [سقطت] يستدعي بدلاً هو المؤتمر الدولي الذي «فشلت» محاولات شامير الانتفاضة عليه، (المصدر نفسه). وتمنى رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، ان تتشكل حكومة اسرائيلية قادرة على اتخاذ القرار؛ وأكد انه «اذا كان [قرارها] سلباً، فنحن جاهزون؛ واذا [كان] حريماً، فنحن قادرون على التعامل معه أيضاً»؛ موضحاً انه سوف يثبت لأي حكومة اسرائيلية تتخذ قرار الحرب ان الانتفاضة لن تنكسر، وان الحكومة الاسرائيلية سوف تضطر، عاجلاً أم آجلاً، الى الجلوس الى طاولة المفاوضات مع م.ت.ف. (الحياة، ١٧ - ١٨/٣/١٩٩٠). خلافاً لذلك، اعتبر رجل الاعمال النابلسي، سعيد كنعان، سقوط حكومة شامير اذى لحق بعملية السلام. ورأى «ان التوصل الى سلام لا يتم الا اذا كان الليكود والعمل في الحكومة، فاذا شككت الحكومة من [قبيل] احد الحزبين الكبيرين، فسوف تكون ضعيفة، [ويشير] قدرة على صنع اية اتفاقية». لكن كنعان أضاف ان شامير لا يريد السلام مع الفلسطينيين، وقال: «لقد صمدنا في المناطق المحتلة، لاننا تحققنا من انه أغلق كل الطرق [المؤدية] الى السلام» (جيسرواليم بوست، ١٢/٣/١٩٩٠). أما رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، فقد توقع استمرار عملية السلام، «بغض النظر عن المعقبات

استقبل الرأي العام الفلسطيني في المناطق المحتلة سقوط حكومة اسحق شامير الائتلافية بموقفين مختلفين. موقف عبّرت عنه غالبية رُحبت بسقوط الحكومة الاسرائيلية، واستدشرت بإمكان وقوع متغيرات جديدة من شأنها فتح الطريق المغلقة امام عملية السلام في الشرق الاوسط؛ وموقف عبّرت عنه اقلية وجدت في حكومة شامير ما يجعلها أفضل من حكومة أخرى قد تتشكل في اسرائيل، لجهة مقدرة حكومة شامير على اتخاذ القرار وعجز أي حكومة يؤلفها أحد الحزبين المتنافسين، الليكود أو العمل، عن اتخاذ مثل هذا القرار. لكن الجميع، في المناطق المحتلة، اتفقوا على القول ان الحزبين اللذين يتنافسان على تشكيل الحكومة الجديدة «يتآمran لانكار الحقوق الفلسطينية» (الحياة، لندن، ٢٨/٣/١٩٩٠). وشدّد بيان اصدرته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في الاتجاه عينه، على ان الخلافات بين حزبي الليكود والعمل هي «مجرد خلافات على كيفية حرمان الفلسطينيين من حقوقهم»؛ فكلاهما، الليكود والعمل، «يعارضان اقامة دولة فلسطينية». وأكد البيان ان التزام أية حكومة اسرائيلية بالسلام يكمن في «اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والاعتراف ب.م.ت.ف. وبمسؤولية دولي تحت اشراف الامم المتحدة لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي» (المصدر نفسه).

فقد رحّب الفلسطينيون، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بسقوط حكومة «الائتلاف الوطني» في اسرائيل، بتاريخ ١٣ آذار (مارس) ١٩٩٠، وتمنّوا مجيء حكومة جديدة أكثر استعداداً للتحرك نحو السلام (القدس العربي، لندن، ١٤/٢/١٩٩٠). وحددت تصريحات أدلى بها عدد من الشخصيات الفلسطينية ثلاث نتائج أساسية لسقوط الحكومة الاسرائيلية. فاعتبر رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، سقوط حكومة شامير